NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوريّ

2 يوليو 2011

للاتصال:

جوبا: أوين ماكدوقال: 505 978 907 249+ الخرطوم: باربرا سميث: 344 143 910 249+

أتلانتا: ديبورا هيكس: 5124 420 404 1+

مركز كارتر يحث على تداول بنّاء بشأن مسودة الدستور الإنتقالي

بينما يستعد جنوب السودان إلى إعلان استقلاله في ظل النزاع المسلح الذي اندلع مؤخراً مع الشمال، من الأهمية بمكان أن تتخذ حكومة جنوب السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في الجنوب، الخطوات اللازمة لإبداء التزامهما بضم كافة الأطراف وإشراكها في عملية الحكم. ففي الفترة القليلة المتبقية قبيل إعلان الاستقلال في 9 يوليو ينبغي على حكومة الجنوب بذل الجهود اللازمة لمراجعة واستعراض إسهامات وآراء المواطنين التي أدلوا بها في السابق حيال مسودة الدستور الانتقالي، وأن تتخذ التدابير اللازمة لإطلاع المواطنين عن عملية الانتقال قبيل وبعد دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ. كما ينبغي على المجلس التشريعي لجنوب السودان اصطحاب وجهات نظر المواطنين التي أدلوا بها خلال جلسات الاستماع الجماعية، بجانب إفاداتهم الخطية، فضلا عن المداولات التي أجراها المجلس التشريعي نفسه في إطار التحضيرات للمباحثات النهائية القادمة بشأن الدستور الانتقالي المقرر إجراؤها يومي 6 و 7 يوليو. ويحق للمجلس التشريعي لجنوب السودان إدخال التعديلات اللازمة على مسودة الدستور التي قدمها مجلس الوزراء في 5 مايو لضمان تحديد وضبط السلطات التنفيذية وإقامة أسس واضحة للمشاركة الشعبية الحقيقة في عملية صياغة الدستور الدائم المتوقع أن تبدأ بعد الاستقلال.

وتحتوي مسودة الدستور الانتقالي الحالية على عدد من البنود من المرجّح أن تفضي إلى تركيز السلطات في أيدي الحكومة المركزية، وقد كشفت المقابلات التي أجراها موظفو ومراقبو مركز كارتر مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء

الأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء الجنوب عن وجود تأييد قوي لنظام الحكم اللامركزي.

إن الخطوات التي قام بها المجلس التشريعي لجنوب السودان في الآونة الأخيرة لعقد جلسات اجتماع عامة لمناقشة مسودة الدستور الانتقالي واستنطاق آراء المواطنين والمجتمع المدني في الجنوب تعتبر مؤشراً مشجّعاً على ترحيب المجلس التشريعي بالمشاركة الشعبية في التعديلات الجارية لمسودة الدستور. ورغم وسم الدستور ب"الانتقالي"، ستحل المسودة المقترحة مكان الدستور الانتقالي لجنوب السودان 2005 وتعتبر بمثابة الإطار القانوني للجنوب لحين الفراغ من إعداد الدستور الدائم. علاوة على ذلك، لم تشر مسودة الدستور إلى جدول زمني محدد لصياغة ومصادقة الدستور الدائم، وعقد الانتخابات لإنهاء الفترة الانتقالية. فالأمر برُمّته متروك للمجلس التشريعي لجنوب السودان الذي يتعيّن أن يقوم بدوره الرئيسي في الإشراف على إعداد وصياغة الدستور الانتقالي. وينبغي على الجهاز التنفيذي بحكومة الجنوب والحركة الشعبية لتحرير السودان احترام عمل المجلس التشريعي، وتجنّب ما من شأنه أن يؤدي إلى تحجيم أو تقويض دوره.

ومن أجل إرساء الاستقرار وإقامة أسس متينة للحكم الديمقراطي الحقيقي في جنوب السودان، يحث مركز كارتر على القيام بالخطوات التالية:

- ينبغي على المجلس التشريعي لجنوب السودان بكامل هيئاته الوقوف بعناية على وجهات نظر المواطنين وآرائهم التي أدلوا بها خلال جلسات الاستماع العامة التي نظمتها المجموعات داخل المجلس التشريعي أثناء مداولاتها بشأن مسودة الدستور الانتقالي، بجانب وجهات نظر وآراء المجموعات الأخرى.
- على المجلس التشريعي لجنوب السودان التأكد من احترام مبدأ فصل السلطات في مسودة الدستور الانتقالي من أجل إرساء ممارسة ديمقراطية حقيقية.
- ينبغي على الرئيس احترام دور المجلس التشريعي لجنوب السودان في مداولاته المتعلقة بتعديلات مسودة الدستور.
- ينبغي على المجلس التشريعي لجنوب السودان والهيئات الأخرى بحكومة الجنوب إطلاع المواطنين على بنود مسودة الدستور الانتقالي قبل وبعد المصادقة عليها.
- على المجلس التشريعي لجنوب السودان وضع جدول زمني للانتخابات القادمة وصياغة الدستور الدائم وتعليق قراره القاضي بتحديد فترة لشاغلي المناصب الحكومية لمناقشة الدستور الدائم وإشراك جميع الأطراف في صياغته إما بانتخاب مجلس دستوري للتداول والتقرير بشأن نصوص الدستور أو إخضاع الأمر لإستفتاء شعبي.
- يتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة الجنوب ضم ألوان الطيف السياسي في حكومة انتقالية لتشجيع الإجماع السياسي العريض في الأمة الجديدة، وهذا يقتضي أن يراعى في عملية تعيين شاغلي

المناصب السياسية تمثيل كافة مناطق الجنوب وأن تشمل الأحزاب الأخرى خلاف الحركة الشعبية لتحرير السودان.

- على الرئيس ونائبه تقوية الهيئة القيادية للأحزاب الجنوبية لتمكينها من مناقشة القضايا الأساسية التي تواجه الجنوب وإتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة للإنخراط في الحوار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

يواجه جنوب السودان تحديات جمة في الأيام القليلة المتبقية للاستقلال، و لم يعد أمام حكومة الجنوب وقت كاف ولا موارد كافية لتعديل الدستور الانتقالي في ظل التحديات الأمنية على امتداد المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب، فضلاً عن نقص الطعام والوقود بسبب الحصار الذي فرضته الحكومة السودانية، مضافاً إلى ذلك إنشغالها بالتحضيرات للاستقلال. ورغم ذلك، ينبغي على المجلس التشريعي والأجهزة التنفيذية ضمان أنّ دستور الدولة الوليدة لا يتعارض مع المباديء الأساسية للديمقراطية كفصل السلطات، واللامركزية، والتي كانت من المظالم الرئيسية في اندلاع النزاع المسلح بين الجنوب و الشمال. يشجّع مركز كارتر المجلس التشريعي لجنوب السودان والرئيس على المصادقة على دستور يحترم المرتكزات الأساسية للديمقراطية، وتقديم نموذج إيجابي للفترة الانتقالية، وتكريس روح المشاركة الشاملة والوفاق السياسي. إن الرئيس والحزب الحاكم جديران بالثناء لاضطلاعهما بقيادة الجنوب خلال عملية السلام وإكمال الاستفتاء بشكل ناجح، ويمكنهما البناء على هذه النجاحات بدعم صياغة الدستور الانتقالي بشكلٍ فعّال.

خلفية عن بعثة مركز كارتر

ظل مركز كارتر يعمل في جنوب السودان منذ يناير 2011 لمراقبة الفترة الانتقالية بدعوة من الرئيس* كير وحكومة جنوب السودان. وتستند بعثة المراقبة الدولية على مذكرة التفاهم المشتركة بين مركز كارتر ووزارة التعاون الإقليمي عن حكومة جنوب السودان، وتقوم بعثة مركز كارتر بتقييم العملية الانتقالية في جنوب السودان استناداً على التزامات الدولة بالممارسات الديمقراطية والمشاركة المدنية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية التي صادق عليها السودان ومن ضمنها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعتزم مركز كارتر إصدار بيانات دورية حول النتائج التي يتوصل إليها. وللمركز حالياً 10 مراقبين طويلي الأمد في السودان يقومون بأعمال المراقبة ورفع تقاريرهم عن أحداث ما بعد فترة الإستفتاء، بجانب المشورة الشعبية في النيل الأزرق، كما للمركز موظفين أساسيين يتمركزون في جوبا والخرطوم.

#

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايموري، لدفع عمليات السلام والارتقاء بالصحة في جميع أنحاء العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية، وقد ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلدا عبر حل النزاعات؛ ودعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير خدمات الصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين على زيادة إنتاج المحاصيل. ويعمل مركز كارتر في السودان، و لأكثر من عشرين عاما، على الارتقاء بالصحة وحل النزاعات و منعها. للمزيد من التفاصيل حول المركز يرجى زيارة موقعنا www.cartercenter.org